البعد الاقتصادي في العلاقات الصينية – العربية

أ. محمد قروش[1]

مقدمة :

إن المتتبع للتطورات التي لحقت بالعلاقات الدولية والنظام الدولي عبر مراحل وفترات مختلفة من التاريخ , لا يجد عناءا في ملاحظة مدى التحولات و التغيرات التي لحقت هذا الأخير سواء على مستوى البنية (بنية النظام الدولي) , أو على مستوي العمليات التي تحدث بين الوحدات المشكلة له , فان عرفت العلاقات الدولية و النظام الدولي نماذج مختلفة من الأنظمة الدولية من نظام توازن القوى , نظام المتعدد الأقطاب , نظام الثنائية القطبية , نظام الأحادية القطبية ..... , فان شكل النظام الدولي المستقبلي لازال في بداية التشكل , وعملية التنبؤ به هي عملية صعبة ومعقدة لكن ليست بالمستحيل , ومن بين وظائف النظرية التنبؤ بمستقبل الظاهرة السياسية وعلى هذا الأساس وانطلاقا من وظيفة الملاحظة والتفسير يستطيع الباحث ان يتتبع عوامل الانتظام و الاستقرار وكذا التكرارية في الظاهرة السياسية ومنه التنبؤ بمستقبلها (التنبؤ العلمي) , وهذا ما يجعلنا نتساءل عن شكل النظام الدولي المستقبلي , فهناك قوي رئيسية محورية تملك إمكانيات ضخمة ومكانة مرموقة على سلم تراتيب القوة الدولية , وهناك بالمقابل قوى صاعدة لا يستهان بها هي الأخرى , تحاول افتكاك مكانة مرموقة في ظل هذا النظام , وهي تسير بخطى واسعة لتفتك هته المكانة على سبيل المثال نذكر الاتحاد الأوروبي , إيران , الصين ..... , فالصين تخطو بخطى واسعة نحو هندسة مستقبل تكون فيه ذات مكانة ووزنا مرموقتين , وواقعيا فهي تملك اكبر معدلات نمو وتحديث داخلي فهي تتبع سياسة ذكية وسلمية على المستوى الخارجي , ونموذج تنموي داخلي باهر . فالصين تهتم بمناطق أخري خارج مجالها من أجل تحقيق المكانة الدولية التي تبحث عنها ومن هاته المناطق ندكر الوطن العربي. حيث ربطت نفسها مع هاته المنطقة في كل المجالات و خاصة الاقتصاد.

وعليه وانطلاقا مما سبق ذكره : ما هي مكانة الاقتصاد في العلاقات الصينية - العربية ؟ والي اي مدى يشكل الاقتصاد المحدد الرئيسي الدي يوجه السياسة الصينية في الوطن العربي ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نضع الخطة التالية :

---

1 أستاذة مساعد أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان

المحور الأول : العلاقات الصينية – العربية:

إن العلاقات الصينية العربية لبست وليدة اليوم،قل ترجع إلى القرن الأول قبل الميلاد أي حولي ألفي عام،و هذه العلاقات لم تقتصر على جانب معين فحسب بل شملت جوانب مختل فة،اقتصادية،عسكرية،سياسية،ودينية،و كذا ثقافية،و لم يمنع طول المسافة التي تفصل الأمتين العربية و الصينية من قيام علاقات متينة بين الحكومات و شعوب كلا الحضارتين، و لعل ما يميز هاته العلاقة ، طريق الحرير و الذي يقصد به خطوط المواصلات البرية و التي جمعت الوطن العربي بالصين. ورغم الفتور الذي أصاب العلاقات العربية الصينية في أواخر عهد «تانغ» و السبب في ذلك هو المشاكل السياسية والاضطرابات التي شهدتها الصين خلال تلك الفترة . لكن سرعان ما رجعت إلى مجراها مع أسرة سونغ. ولقد ازدهرت البعثات الدبلوماسية خلال هاته الحقبة بين الجانبين.كما أن العرب كانوا من أكثر الوافدين إلى الصين.و أهم ما ميز هاته الحقبة هي التجارة المزدهرة بين الجانبين.و في عهد أسرة «يوان» شهدت العلاقات الصينية العربية تطورا ملحوظا. فلقد زار الصين العديد من المسلمين من البلاد العربية.[1]

تعتبر مرحلة الخمسينات ،المرحلة التي تنامت فيها العلاقات الصينية-العربية. فلقد جمعت جملة من العوامل كلا الطرفين العربي و الصيني و دفعتهم إلى التقارب. ولعل أهم هاته الأسباب التي دفعت الصين للتقرب من الوطن العربي. هي رغبة الصين في كسب الجانب العربي وضمه إلى صفها ، وكذا كسب تأييد الجانب العربي لها في المحافل الدولية. ولقد استغلت الصين التشابه الذي يجمع الشعب الصيني بالشعوب العربية في تحقيقها لهدفها كون أن كلا الشعبين الصيني عانا من الاستعمار ، وبالتالي فالصين تدعم العالم الثالث في نضاله ضد الاستعمار من خلال تأييد الشعوب العربية في مسعاها التحرري.لقد سعت الصين إلى استمالة الدول العربية إلى صفها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت حصارا على الصين من خلال جملة من الأحلاف العسكرية،و عليه أرادت الصين من خلال هذا التقارب فك الحصار المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ،هاته الأخيرة التي كانت ترفض الاعتراف بالصين الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي لكل الصين. الأمر الذي دفع الصين إلى تكثيف جهودها في كسب تأييد دولي لها ،[2] وهذا ما دفعها إلى تأييد الدول العربية في مسعاها التحرري، بهدف إستمالة الدول العربية من أجل الاعتراف بالصين الشعبية على أنها الممثل الشرعي للشعب الصيني ، علما أن أغلب الدول العربية كانت لها علاقات مع حكومة تايوان.[3]

لقد شكل مؤتمر باندونغ سنة 1955 ، فرصة ذهبية للصين من أجل تعزيز علاقاتها بدول العالم الثالث و منها الدول العربية. حيث دعمت الصين علاقاتها بالدول العربية، و من خلال الزعماء العرب الذين حضروا المؤتمر. و على سبيل المثال نذكر منهم جمال عبد الناصر،و لقد نشط خلال هذا المؤتمر «شواين لاي» وزير خارجية الصين خلال هذا المؤتمر و أقام علاقات إستراتيجية مع الزعماء العرب الذين حضروا هذا المؤتمر،ونجح في تعريفهم بأهداف الصين في توليها قيادة وزعامة العالم الثالث و منه الدول العربية في مكافحة الاستعمار و محاربته. و هذا ما أدى إلى نتائج إيجابية بالنسبة للصين ، حيث تم إنشاء أول سفارة للصين الشعبية في الوطن العربي و كان ذلك في القاهرة سنة 1956، ثم تلتها المغرب سنة 1958 . كما أن الصين و من خلال إقامتها للسفارة بالمغرب دعمت الشعب الجزائري في نضاله أمام الاستعمار الفرنسي، كما اعترفت بالحكومة المؤقتة وأقامت معها علاقات دبلوماسية سنة 1956 ، لتزيد من تمثيلها الدبلوماسي في الوطن العربي مع استقلال غالبية الدول المستعمرة، بحيث أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع كل من السودان سنة 1958، وتونس سنة 1964.و كان النشاط الفني و الاقتصادي هو الداعم لسياسة الصين في العالم الثالث عامة و الوطن العربي خاصة تلك المرحلة.

إلا أن هذا النجاح لم يدم طويلا فسرعان ما تناقص التمثيل الدبلوماسي الصيني في الوطن العربي و العالم الثالث بصفة خاصة،و السبب وراء ذلك هو السياسة الثورية للصين و تركيزها على الإيديولوجية الشيوعية في الدول العربية، الأمر الذي جعل هاته الدول تنفر من الصين و تقاطعها ،فالصين و بعد أن حققت نتائج ايجابية على مستوى العلاقات مع الدول العربية و دول العالم الثالث،بدأت تحرك المعارضة داخل هذه الأنظمة،[4] الأمر الذي دفع غالبية الدول إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصين ، كما قاطعت الصين منظمة تضامن الشعوب الأفرو-آسيوية. هذا ما دفع الصين إلى إعادة النظر في سياستها تجاه العالم الثالث و الوطن العربي، و أدى بها إلى تغير من إستراتجيتها في التعامل مع الدول العربية،و كان ذلك بدأ من 1969 و تأكد ذلك أكثر سنة1978 مع بداية التحديث و الانفتاح و سياسة قبول الآخر.[5] و بالتالي و خلال هاته المرحلة تمثلت السياسة الصينية تجاه العرب في اتجاهين، الأول هو سعي الصين الشعبية إلى توطيد علاقاتها بدول الشرق الأوسط و يظهر ذلك جليا في العلاقات التجارية و الدبلوماسية التي ميزت الطرفين. و الاتجاه الثاني هو منع تدخل أي قوة خارجية في الشؤون الشرف الأوسطية،و الهدف من ذلك كان منع تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[6].

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة التي وعت فيها الصين حقيقة القضية الفلسطينية، و لعل أهم ما ميز هاته الفترة هو تفجير الصين للقنبلة الذرية في أكتوبر 1964، وهذا الأمر زاد من تدعيم قوتها و مواقفها الدولية، ولعل هذا هو السبب وراء تغيير الصين لسياستها و موقفها تجاه القضية الفلسطينية، و هنا يدخل عامل آخر كان له الأثر الكبير في إدراك الصين لحقيقة القضية الفلسطينية و المتمثل في دخول منظمة التحرير الفلسطينية اللعبة، ولقد استطاعت هاته الأخيرة و في ظرف قياسي جدا ، لأن تقيم علاقات وثيقة مع الصين الشعبية.[7] خلال الفترة اللاحقة لسنة 1978 طرأت جملة من التغيرات على السياسة الصينية بصفة عامة، حيث حدثت تغيرات مهمة على المستوى الداخلي و الخارجي، ومرد ذلك هو وفاة كل من «ماوتسي تونغ» و «شواين لاي» هذا الحدث أدى بالصين إلى تغيير سياستها تجاه العالم ، حيث بدأت الصين تتخلى عن سياسة العزلة نحو الانفتاح على العالم الخارجي، و بدأت تتقبل شيئا فشيء فكرة التعايش مع الأنظمة غير شيوعية في العالم. و غلب على سياسة الصين في هاته الفترة الطابع الواقعي ، فأصبحت أكثر واقعية و أكثر براغماتية، و خلال هاته المرحلة يبدأ العامل الإيديولوجي يقل نوعا ما في توجهات الصين الخارجية، و لا يصبح نشر الإيديولوجية هو المحدد الرئيسي لسياستها الخارجية، و يظهر هذا جليا مع انتخاب «هوا كوا فنغ» على رأس الحزب الشيوعي الصيني و على رأس الدولة الصينية ، و كانت الزيارة التي قام بها كيسنجر في عهد ماو سنة 1971، و ما تبعها من زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين سنة 1978 ، بمثابة الانطلاقة نحو الانفتاح الصيني نحو العالم الخارجي. ولقد استغلت الصين هذا التقارب و تمكنت من الانضمام إلى الأمم المتحدة و حل مشكلة الصين الوطنية في مجلس الأمن في أكتوبر 1971. و خلال هاته الفترة نلاحظ تغيير نوعي في السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية حيث بدأت المصلحة تطغى على مواقف الصين وبدأت تأخذ صبغة المرونة و عدم إغضاب أي طرف من أطراف النزاع ، ولقد ظهر هذا جليا خلال اتفاقية «كامب ديفيد»، ومعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية سنة 1979.

أصبحت الصين خلال هاته المرحلة من الداعمين للشرعية الدولية والقانون الدولي، و أصبح من أولى أولوياتها تحقيق مصلحتها في العالم والمتمثلة في بلوغ المكانة المرموقة دون التركيز على الإيديولوجية الثورية ونشرها في العالم ، كما أن الفشل الذي منيت به دول شرق أوربا و الإتحاد السوفياتي كدول اشتراكية جعل الصين تراجع حساباتها و سياساتها، و هذا ما دفع بها إلى انتهاج سياسة الانفتاح بدأ من سنة 1978. و قامت الصين بإحداث تحديثات كبرى على المنظومة الاقتصادية لها لتبدأ عملية الإصلاح الداخلي الذي أساسه التعاون الخارجي خاصة مع الدول العربية.

وخلال المرحلة التي لحقت عملية الانفتاح و التحديث، فإن الصين ورغم ما حققته على صعيد علاقاتها مع الدول العربية كما سبق و أوضحت الدراسة،إلى أنها خلال هاته الفترة لم تلعب دورا مؤثرا في المنطقة، و السبب في ذلك يرجع إلى النفوذ الأمريكي في المنطقة ، وكذا الدول الغربية مما جعل السياسة الصينية و دورها في المنطقة محدودة جدا ، فالصين خلال هاته المرحلة كانت مهتمه بالمشاكل التي تعانيها في إقليمها و على وجه التحديد مشكلة تايوان، التي تعتبرها الصين جزء منها و لابد من تحقيق الوحدة بينهما، و بالإضافة إلى ذلك النزاع القائم بينها و بين فيتنام حول جنوب بحر الصين ، وهذا الأخير يعتبر ممر استراتيجي للسفن الدولية و الذي يحتوي على كميات هائلة من النفط، و نظرا للحاجة الملحة للصين إلى الطاقة و خصوصا النفط فإنها لم تدخر أي جهد في سبيل تأكيد سيادتها على هذا البحر.[8]وعليه فإن الصين ، سعت جاهدة إلى تحقيق الأمن و الاستقرار في الشرق الأوسط و الخليج العربي، وذلك بغية الحفاظ على مصالحها في المنطقة، خاصة بعد أن أصبحت الصين من أكبر المستوردين للنفط العربي، فأصبحت الصين تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، و تتبني سياسة خارجية ذكية ، مبتعدة عن التصادم و الصراع، و تهدف إلى إحلال السلام الذي من شأنه أن يسمح للصين بتحقيق مبتغاها و مصالحها في الوطن العربي ، فأمن الصين و بلوغها الهدف الأسمى لسياستها الخارجية و المتمثل في بلوغ مصاف القوى العظمى يرتبط بأمن المنطقة العربية على وجه التحديد، نظرا للمكانة الاقتصادية التي يحتلها هذا الأخير، وخلال هاته الفترة رفعت الصين راية المشاركة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بدل المواجهة و التصادم، و هذا راجع لكون الصين غير قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، بالإضافة إلى النفوذ الكبير الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي يغلب لغة التعاون و المشاركة على لغة المواجهة، و عليه فإن لغة المصلحة تغلبت على الإيديولوجية خلال هاته المرحلة و أصبحت العلاقات العربية الصينية تتوطد شيئا فشيئا ففي سنة 1991 قام الأردن بتصدير البوتاس بما يساوي 400 ألف طن، وبالمقابل قامت الصين بتقديم قروض إلى الأردن، و بخصوص القروض فإن الصين و في كثير من الأحيان كان تعتبر القروض كمساعدات بالنسبة للدول التي لا تقدر على سداد المبالغ المالية،و ذلك بغية توطيد العلاقة مع هاته الدول، و كسبها إلى جانبها في القضايا الدولية.[9] كما وقعت هاته الأخيرة سنة 1994 مع دبي اتفاقيات بهدف تصدير السيارات والشاحنات ، كما شاركت الصين سنة 1995 بـ 25 شركة صينية في معرض الربيع الدولي الذي أقيم في مركز دبي التجاري العالمي، كما وقعت مع المملكة العربية السعودية بتاريخ 30/06/1992 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري، و بالنسبة لمصر

تم التوقيع على اتفاقية سنة 1992 بخصوص تبادل الخبرات العلمية و إجراء بحوث مشتركة في مجالات مختلفة منها توليد الكهرباء. كذلك قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مساعدات لسبعة مشاريع للإسمنت و الأخشاب و كذا مطار الأسمدة و مصنع للحرير في بكين. كما وقعت الصين سنة 1999 بروتكول نفطي مع المملكة العربية السعودية.كما أقامت مشروع مشترك سنة 1993 متمثل في مصنع للنسيج في الصين بكلفة 26 مليون دولار. و في سنة 1991 وقع كل من الصين و المغرب اتفاقية ثنائية تنص على استيراد الصين 150 ألف طن من الفوسفات الخام بصفة سنوية وكذا 350 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية. كما تم إقامة مشاريع مشتركة بين الصين و سوريا بقيمة 85 مليون دولار في مجال الإلكترونيك و الفندقة. و من خلال ما سبق ذكره يظهر لنا جليا ، ما مدى التغلغل و النفوذ الذي حققته الصين من خلال سياسة الانفتاح و سعيها إلى المصلحة كمحدد لسلوكها في العالم والوطن العربي على وجه التحديد[10]

المحور الثاني :المحدد الاقتصادي في العلاقات الصينية –العربية.

إن الصين دولة نامية تسير بخطى واسعة نحو مصاف القوى المتقدة الكبرى في العالم. و هذا ما دفع الكثيرين على اعتبار الصين دولة متقدمة مبدئيا و لا يفصلها على وضع الدولة المتقدمة ذات المكانة المرموقة في سلم القوى العالمي إلا بعض الخطوات. فهاته الأخيرة يوصف اقتصادها بأعلى وأكبر الأرقام ، فهي توصف بضخامة الأرقام على المستوى الاقتصادي. لقد أدركت الصين و في وقت مبكر أن بلوغ مصاف القوى الكبرى في العالم ، لا يتم إلا باقتصاد قوي و متقدم. ما دفع الصين إلى اتخاذ تدابير و إجراءات و كذا إصلاحات هامة في منظومتها الاقتصادية و كان ذلك بدءا من سنة 1978. حيث انتهجت الصين سياسة الانفتاح التي كان لها فوائد كبرى على الاقتصاد الصيني .

فالصين لديها أسرع معدلات نمو في العالم. ففي سنة 2003 بلغ معدل النمو 9.1%. بلغت حصة الفرد من الناتج الإجمالي 1090دولار في نفس السنة. فالصين تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.[11] فلقد لعبت سياسة الانفتاح التي تبنتها الصين منذ 1978 دورا مهما في الانتقال بالاقتصاد الصيني من وضع الفتور إلى ازدهار و نمو هائل ، مثل العقدين الماضيين. حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي للصين 18232.1 مليار يوان عام 2005. أي ما يعادل 2225.7 مليار دولار أمريكي. ولقد ارتفع إجمالي الاستثمارات الثابتة عام 2005 إلى 25.7 % حسب بيانات مكتب الإحصاء الوطني في الصين. وكانت نسبة الصادرات سنة 2004 تقدر بـ 762 مليار دولار أمريكي. لترتفع سنة 2005 إلى 28.4 % و بالمقابل بلغت نسبة الواردات

660 مليار دولار أمريكي في نفس السنة ، أي بنسبة 17%. وبلغ فائض الميزان التجاري خلال نفس السنة 101.9 مليار دولار. واستطاعت الصين أن تقفز من الرتبة 8عام 2000 إلى الرتبة 3 عام 2004 في الاقتصاديات الدولية. و حلت محل ألمانيا كأكبر مصدر في العالم سنة 2009.

لقد مثلت سنة 2004 سنة إيجابية للنمو الاقتصادي الصيني مقارنة بالسنوات التي سبقت هذا التاريخ.بحيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية سنة 2002 معدل 55 مليار دولار، و بلغت نسبة الاستثمارات المباشرة حوالي 10.1% و هذا ما يوضح مدى النمو الهائل و المستمر للاقتصاد الصيني الذي أبهر المثيرين و أصبح نموذجا يحتذى به في العالم.[12]

أصبح هدف الصين خلال هاته المرحلة الإصلاح الاقتصادي و بلوغ مراتب عليا في الاقتصاد. فأصبحت الصين أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و أصبح هم القيادة الجدية تحقيق إصلاحات اقتصادية و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي و الرفاهية للمواطن الصيني. لقد مكنت الإصلاحات التي جاء بها « دينجشياوبينج» الصين ان تتبوأ مكانة مرموقة على السلم الدولي. لتواصل القيادات التي جاءت بعد هذا الزعيم في نفس النهج. و مكنت هاته السياسة الصين من الخروج من دائرة الدول الفقيرة (1949-1978) إلى دائرة جد متقدمة على المستوى الدولي، حيث استطاعت أن تنسق سياستها الاشتراكية مع اقتصاد السوق، كما وظفت السياسة الخارجية في خدمة التنمية الداخلية.لقد أدركت القيادة الصينية خلال هاته المرحلة أهمية الانفتاح على العالم الخارجي و ضرورة توفير بيئة سلمية في صعودها الاقتصادي و هذا ما نجحت الصين في تحقيقه و سخرته لخدمة التحديث الداخلي. لم تعد الصين بدءا من 1978 تهتم في تعاملها مع العالم الخارجي على العقيدة و على توجه الدولة التي تتعامل معها بقدر ما تهتم بتحقيق مصلحتها و تعظيم مكاسبها في العالم معتمدة في ذلك أسلوبا متقدما و ذكيا في عملية النمو و البناء الاقتصادي ، مستفيدة في ذلك من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ، بالإضافة إلى السعي في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية.و لقد حددت القيادة الصينية خلال هاته الفترة عملية الإصلاح بثلاثة مراحل و تتمثل في :

1. مضاعفة قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، و ذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين الصينيين.
2. مضاعفة قيمة الإنتاج القومي بحلول سنة 2000 إلى الضعفين بهدف تحقيق الرفاهية للمواطنين.

3. عصرنة الاقتصاد الصيني و هذا في مدة تتحدد بأواسط القرن العشرين.

فالانتقال من مرحلة إلى أخرى كان يتم بصفة تدريجية و بدراسة وافية . كما استفادت الصين من التجربة الأوربية و السوفياتية و وظفتها بذكاء و حسب ما يتلاءم مع أهدافها في السياسة الخارجية ن حيث بدأت بقطاع الزراعة لتنتقل بصفة تدريجية إلى القطاعات الأخرى.[13] و هذا ما يجعل التجربة الاقتصادية الصينية تجربة جديرة بالاهتمام حيث لاقت اهتمام كبيرا من قبل الخبراء و كذا الأنظمة السياسية في العالم لتصبح نموذجا يحتذى به في العالم عامة و في الوطن العربي بصفة خاصة.و هذا النجاح استغلته الصين في كسب الأصدقاء . بحيث تستخدمه الصين كمصدر لقوتها و إستراتيجيتها في العالم. ومنه الوطن العربي من خلال الإغراء و الجذب. فالوطن العربي أعجب بالنموذج الصيني في التحديث و التنمية وهذا ما جعله يفتح الأبواب على مصرعيها أمام الصين .[14]

و نظرا لهذا التقدم الكبير و التطور السريع الذي حققته الصين على المستوى الاقتصادي أضحت حاجتها للطاقة تزداد سنة بعد سنة. لتصبح من أكبر المستوردين للطاقة في العالم خاصة النفط. فهذا النمو السريع لاقتصادها ونظرا لهدف الصين الذي رسمته لسياستها الخارجية و المتمثل في بلوغ مرتبة مهمة في الساحة الدولية . أصبح لزاما على الصين أن تأمين مصادر الطاقة ومصادر القوة الموجودة في العالم.و هذا ما دفع الصين إلى أن تتبنى سياسة خاصة تجاه المنطقة العربية لتعزز الصين علاقاتها بالدول العربية مع بداية سنة 2001 . و من خلال ملاحظة السياسة الصينية في الوطن العربي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 يظهر جليا مدى الأهمية التي توليها الصين للوطن العربي. حيث أن الصين تنتهج سياسة ذكية تعتمد على الصعود السلمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول ن مع التركيز على العامل الاقتصادي و الثقافي لتحقيق أهدافها في المنطقة.

و هذا ليس بالغريب خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يعتبر أكبر منتج للنفط في العالم. بنسبة 30% . و هي بذلك تشكل 60% من إجمالي احتياطي البترول العالمي . كما أن احتياطي الغاز بهذا المنطقة يقدر بـ 22 %من الاحتياطي العالمي .و تنتج المنطقة ما قدره 8% من الإنتاج العالمي وعليه يعتبر الوطن العربي مصدرا استراتيجيا للطاقة في العالم. و هذه المكانة لن تتغير على المستوى القريب لأن إيجاد طاقة بديلة عن البترول و الغاز ما زال أمرا بعيد المنال. و هذا ما يجعل المنطقة العربية مصدرا رئيسا للطاقة في العالم. كما أن سعر إنتاج البترول و الغاز في المنطقة منخفض مقارنة بدول ومناطق أخرى في العالم .و رغم أن الصين تنتج ما قدره 150 مليون طن من البترول سنويا . إلا أن التنمية الاقتصادية السريعة و النمو الكبير للاقتصاد الصيني

يجعل طلبها على البترول و الطاقة أمر متزايد و مستمر .و بالتالي تامين الطاقة هو هدف نهائي و مستمر لسياستها الخارجية، لأن إنتاجها المحلي لا يلبي الطلب المتزايد لاقتصادها على الطاقة، و في غضون سنتين فقط من 2003-2001 بلغ استهلاك الصين من البترول 200 مليون طن سنويا.

و لقد أبرمت الصين العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية في هذا الشأن و أغلبها كان لمدة طولية جدا مما يجعل من الوطن العربي مجال استثماربعيد المدى بالنسبة للصين. فكما هو معلوم فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001كانت بمثابة ضربة قوية للاقتصاد العالمي، كان تأثيرها على الدول العربية سلبيا جدا، بحيث تضاءلت عوائد الدول العربية و خاصة منطقة الخليج بصفة كبيرة و ذلك نظرا لاعتماد هاته المنطقة للتعامل بالبترودولار . وكان هذا سبب رئيسي وراء فقدان دول المنطقة ثقة الاستثمار الغربي فانخفضت الأسعار في سوق الأوراق المالية. و هذا ما جعل الدول العربية تفضل التعامل مع الصين هاته الأخيرة و التي رغم الضربة التي عانى منها الاقتصاد العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلا أن الاقتصاد الصيني ظل صامدا . ففي سنة 2001 بلغ معدل النمو الاقتصادي الصيني 7.3% . كما بلغت قيمة التصدير و الاستيراد 500 مليار دولار. فالصين تعتبر حاليا سادس أكبر قوة تجارية في العالم. كما أن المناخ في الصين يلائم الاستثمارات العربية، خاصة و أن السوق الصينية تمتاز بجاذبية كبيرة،خاصة مع التحديث و النجاح الذي حققته الصين داخليا. كما أن الصين قد دعت الدول العربية إلى زيادة إنتاجها من البترول و التنقيب عن آبار جديدة . و هذا ما سعت إليه الدول العربية، بالتعاون مع الصين . حيث و بعد رفع الحصار على العراق وضعت خطة للتنقيب عن النفط و زيادة إنتاجه تقدر بـ5.8 ملايين برميل يوميا . كما بدأت الجزائر في خطة لزيادة إنتاجها بنسبة 35% خلال خمس سنوات و نفس الشيء بالنسبة لدول الإمارات و الكويت و السعودية ،و عمان، و بذلت الصين في هذا الصدد جهودا معتبرة.ففي سنة 2001،[15] بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال سنة 1991، ما قدره 2.42 مليار دولار أمريكي،و تشكل نسبة 7.1 مليار دولار أمريكي صادرات الصين إلى الدول العربية، و نسبة 7.5 مليار دولار صادرات الدول العربية إلى الصين..[16]

يحتل الوطن العربي مكانة بارزة و معتبرة في السياسة الخارجية الصينية، حيث شهدت الفترة اللاحقة سنة 2001 كثافة غير معهودة في العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الطرفين، بحيث وجهت الصين سياستها إلى تعزيز هاته العلاقات و ربطت نفسها بجملة من الاتفاقيات مع الدول العربية على النحو الآتي :

وقعت الصين مع الجزائر في سبتمبر 2002 حوالي 198 اتفاقية في مجال مقولة المشروعات. و كما هو معلوم فأن بداية العلاقات الاقتصادية الصينية- الجزائرية كان سنة 1964. حيث وقع البلدان و لأول مرة اتفاقية التجارة و المدفوعات . كما فازت الصين «الشركة الصينية للبترول صينوكيت « بمشروع إصلاح حقول «زارزاتين» و كان ذلك في أكتوبر 2002. بالإضافة إلى توقيع المجموعة الصينية للبترول «بترو تشاينا» اتفاقية مع الجزائر بهدف بناء مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول. و ذلك سنة 2003. ولقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2002 ما قدره 433.8 مليون دولار. علما أنه كان سنة 2000 في حدود 198.85 مليون دولار أمريكي. ووصل سنة 2003 إلى حدود 659.97 مليون دولار حيث شكلت الصادرات الصينية إلى الجزائر حوالي 565.8 مليون دولار .والواردات بقيمة 94.9 مليون دولار . و بلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295.83 مليون دولار في نفس السنة . ولقد احتلت الصين الرتبة الساعة في التصدير إلى الجزائر. فالصين تولي أهمية بالغة لهذا البلد خاصة أذا علمنا ان الجزائر يوجد بها احتياطي كبير من البترول و الغاز . حيث بلغ احتياطي الجزائر من البترول و الغاز سنة 2003 ما قدره 135 مليار برميل. وقامت شركة CNPC الصينية في جويلية 2003 بتوقيع عقد بقيمة 350 مليون دولار لاستيراد النفط الجزائري وقامت هاته الأخيرة أيضا في ديسمبر 2003 بإقامة عقد شراكة مع شركة سونطراك حيث تستثمر الصين بموجبه حوالي 31 مليون دولار للتنقيب عن البترول و الغاز في الجزائر.

و عليه فالجزائر أصحبت محل اهتمام كبير لصنا ع القرار الخارجي الصيني.و استغلت الصين العامل الاقتصادي لتوطيد علاقاتها بالدولة الجزائرية. كما استغلت الجزائر هذه العلاقة لتوسيع خياراتها و بدائلها الإستراتيجية في العالم.

و على صعيد تكثيف الصين لعلاقاتها مع الدول العربية و زيادة التعاون الاقتصادي بين الطرفين ، زار مصر سنة 2003 وفد من المستثمرين الصينيين، حيث ضم هذا الوفد حوالي 500 فرد.كما أقيمت ندوة للتعاون بين رجال الأعمال الصينيين و المصريين خلال نفس السنة . كما أبرمت الصين صفقة مع مصر بخصوص تصدير الأنسولين الصيني إلى السوق المصرية. كما تنص الاتفاقية على إنشاء مشروع مشترك لتصنيع الأنسولين و نقل الخبرة الصينية إلى مصر. كما تم توقيع صفقتين بخصوص المعدات للتصرف فيالمخلفات الزراعية. كما تم الاتفاق على شراء مصر 200 عربة للسكة الحديدية.

وبالمقابل فإن مصر تصدر 250 سيارة مرسيدس يتم تجميعها في مصر إلى السوق الصينية.[17]

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و مصر بحلول سنة 2001 ما قدره 900 مليون دولار . مع العلم أن حجم التبادل التجاري بينهما لم يتعد 300 مليون دولار سنة 1994. كما أن المؤسسات و الشركات الصينية قامت باستثمار 16.6 مليون دولار في مصر.و بالمقابل و من اجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري، قامت مصر بزيادة صادراتها إلى الصين حيث بلغت 100 مليون دولار سنة 2003. و في مجال الطيران قامت الصين بتوقيع مذكرة تفاهم لتسيير رحلات الطيران مباشرة بين البلدين و كان ذلك سنة 2003. و بدأت مصر سنة 2003 بتشغيل رحلات مباشرة بين عاصمتي الدولتين.و تعتبر الصين مصر مقصدا سياحيا للصينيين و الذي من شأنه أن يزيد من مردود السياحة لكلا الطرفين.[18]

تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة العربية ، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2002 أكثر من 5 مليارات دولار أمريكي.و في سنة 2008 زادت السعودية من كمية صادراتها النفطية إلى الصين.[19] كما أن السعودية تدير مشروعان كبيران في الصين في مجال البترول و البترو كيماويات و ذلك بإجمالي 700 مليون دولار، كما قام الطرفان بالاتفاق على انجاز خزانات للنفط في الصين بقيمة 100 مليون طن سنة 2006. وعليه فإن اهتمام الصين بهاته المنطقة جد كبير، كونأنها تلبي نسبة معتبرة من حاجات الصين للطاقة، الأمر الذي دفع هاته الأخيرة إلى توثيق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية.[20]

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و البحرين ما قيمته 25 مليار دولار سنة 2003. و قام الطرفان بتوقيع خمس اتفاقيات سنة 2002. وتتمثل في :اتفاقية التعاون المشترك في مجال الأيدي العاملة و التدريب المهني، و كذا مذكرة تفاهم بشأن إقامة مركز للاستثمار و الخدمات الاقتصادية . واتفاقية لإنشاء مجلس رجال الأعمال البحريني – الصيني، بالإضافة إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل.

استنتاجات:

ومما سبق ذكره فإن هناك جملة من النتائج التي تجيب عن تساؤلات الدراسة و تؤكد الفرضيات التي وضعتها على النحو الآتي :

1- يشكل الوطن العربي أهمية كبرى للصين، ويظهر ذلك جليا في العناية

الفائقة التي توليها الصين لهذه المنطقة و حرصها على توثيق علاقاتها بالدول العربية. والسبب وراء ذلك يرجع بالأساس لسعي الصين الدائم تأمين احتياطاتها من النفط في العالم، بالنظر إلى النمو الهائل للاقتصاد والتحديث الداخلي الصيني.

2- تنتهج الصين في الوطن العربي سياسة مختلفة عن باقي سياسات الدول الكبرى في المنطقة . و هذا ما جعل هاته الأخيرة تحقق نتائج مهمة وتصل إلى أهدافها في المنطقة، و استطاعت نظرا لهذه السياسة التي تركز على التنمية السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أن تكسب صداقة الدول العربية في منافسة سياسات الدول الأخرى في المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي.

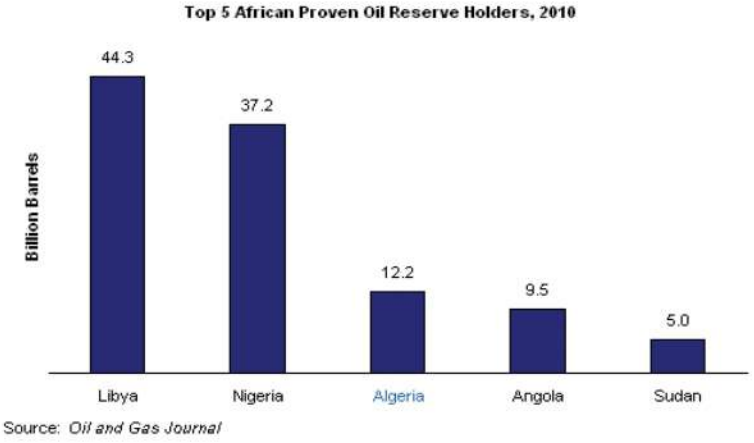

احتياطي النفط الجزائري مقارنة بخمس دول الكبرى في إفريقيا 2010

المصدر : www.eia.doe.gov

الهوامش:

1- قوه ينغ مين،»العلاقات الصينية العربية»،مجلة الصين اليوم الالكترونية،العدد 3،(مارس 2002):www.chinatoday.com.cm بتاريخ:11/10/2009

- سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد و العشرين،(عمان:دار وائل للنشر والتوزيع،2003)،ص ص.204-20

3-المكان نفسه.

إسماعيل صبري مقلد،مرجع سابق،ص.20

4-حورية توفيق مجاهد، «الدبلوماسية الصينية في القارة الإفريقية»، السياسة الدولية، (يناير 1982)، ص ص .66-90

5- المكان نفسه

6- المرجع نفسه،ص ص .77-83

7- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص.210-212

8- المرجع نفسه،ص ص .200-225

9- المرجع نفسه،ص ص .232-234

10- المكان نفسه

11-أوديد كنشار، مرجع سابق ، ص .22

12-Denes Fred Simon, Hong PyoLee,"Globalization and Regionalization of China's Econiomy",The sejong Institute,(Seoul,1995).p.47

13- صلاح سالم زرنوقة، «الصين: التحولات الداخلية و السياسات الخارجية»، السياسة الدولية ، العدد 132 ، (أبريل 1998)،ص .53

14-خيري عزيز، «الانفتاح و التحديث في الصين الجدية»، السياسة الدولية ، ع.59،(يناير 1980)،ص .61

15- المكان نفسه.

16-إدارة غرب آسيا و شمال إفريقيا، «العلاقات التجارية الصينية العربية»، مجلة الصين اليوم، العدد1،(يناير 2003)،ص ص .01-02»www.chinatoday.com.cnبتاريخ 25/12/2009.

17- محمد فؤاد سري، «الصين و الجامعة العربي»، مجلة الصين اليوم ، ع.2،(فبراير 2004)،ص .5: www.chinatoday.com.cnبتاريخ:11/12/2009 18-»الملفات الشائكة في العلاقات المصرية –الصينية»،مجلة الصين اليوم ، ع.05،(ماي 2003)،ص.3: www.chinatoday.com.cnبتاريخ 27/11/2009:

19-أنهوى هو، « مستقبل العلاقات الصينية – المصرية»، الصين اليوم ،العدد 2، (فبراير 2004، ص.3: www.chinatoday.com.cnبتاريخ : 28/11/2009.

20-وان جينغ، «النفط يقود العلاقات الصينية- الخليجية»، مجلة الصين اليوم،ع.9، (سبتمبر 2004)،ص. 3:www.chinatoday.com.cnبتاريخ 03/12/2009

21-»العلاقات الصينية – السورية تدخل مرحلة جديدة»، مجلة الصين اليوم ، ع.8،(أوت 2004)،ص.4: www.chinatoday.com.cn بتاريخ :23/12/2009

22-»العلاقات الصينية –السعودية»،مجلةالصين اليوم، ع.7 (يولوي 2003)، ص.4: www.chinatoday.com.cn بتاريخ:03/12/2009

23-مغاوي شلبي علي، «أوبيك و مستقبل أمن الطاقة «، السياسة الدولية ، ع.164، (أفريل 2006)،ص.74

24-كريم الشكر. «المعركة المقبلة بين البحرين و الصين»، الصين اليوم .ع.4.(أفريل 2004). ص.6:
www.chinatoday.com.cn بتاريخ :27/11/2009
-»التبادلات الاقتصادية بين الصين و السودان»، مجلة بيت العرب، ع.53، (سبتمبر 2007). ص.24:25
بتاريخ :www.arleague.china.org12/12/2009
www.smallarmssurvey.org-»الأسلحة و النفط و دارفور السلاح»، تقرير السودان.ع.7.(2007): 26
بتاريخ :24/12/2009